المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية العقيدة والدعوة
الجمعية العلمية السعودية
لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب

مجلة الدراسات العقدية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ مُتَخَصِّصَةٌ

السّنة (16) - العدد (33) - رجب (1445هـ) - يناير (2024م)

توظيف عبارات ومصطلحات السَّلف والانتساب لمنهجهم في ترويج البدع الكلاميَّة

- الأشاعرة أنموذجًا -

Utilizing the Expressions and Terminology of the Salaf and Affiliating with Their Methodology in Promoting Theological Innovations

- The Ash'ari School as a Model -

إعداد :

د / عبد الرحمن بن صالح الذيب

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم الدِّراسات الإسلاميَّة في كليَّة التربية بجامعة المجمعة

Prepared by :

Dr. Abdulrahman bin Saleh Al-Dhiyb

Saudi academic, associate professor in the Department of Islamic Studies at the College of Education, University of Al-Majma'ah

Email: a.s.altheeb@mu.edu.sa

تاريخ استلام البحث A Research Receiving Date			تاريخ اعتماد البحث A Research Approving Date	
١٤٤٤/٦/١٤هـ	7/1/2023 CE		١٤٤٤/١٠/٢٦هـ	16/5/2023 CE
	تاريخ نشر البحث A Research publication Date			
	١٤٤٥/٧/١هـ	13/1/2024 CE		
	DOI : 10.36046/0793-016-033-007			

الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب
Saudi Society for Theological Sciences

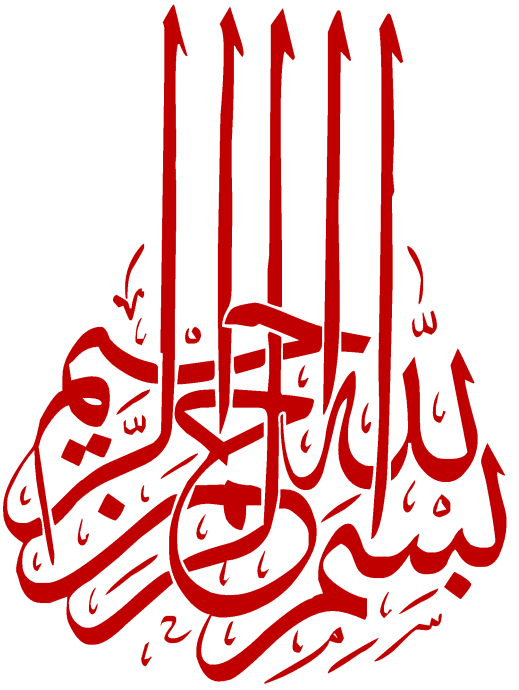
بسم الله الرحمن الرحيم

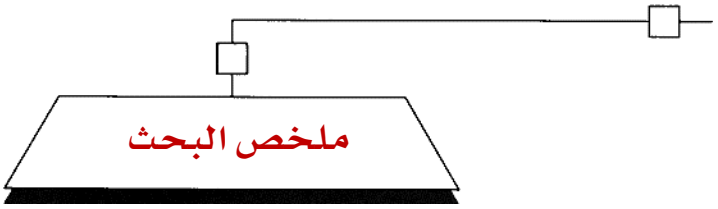

ملخص البحث

تناول البحث مسلك بعض أهل الكلام في استعمال عبارات علماء السلف في العقيدة على معان مختلفة؛ لترويج مذاهبهم العقدية وقبولها، وأبرز الفرق التي سلكت هذا هم الأشاعرة. كما تضمن البحث ذكر طرق أخرى سلكوها، كانتسابهم إلى السلف، أو إلى إمام معين من الأئمَّة المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد، مع أنَّ هؤلاء الأئمَّة يخالفون الأشعرية منهجًا ومعتقدًا في كثير من المسائل.

وممن صرح بهذه المخالفة بعض المنتسبين لهذه الفرق، ونسب عقائد السلف للمجسمة والحشوية، وهذا ما يبرز خطورة هذا المسلك.

فتضمن البحث بيان هذا المسلك وخطورته، وأنه كان من أسباب انتشار هذه المذاهب المخالفة.

الكلمات المفتاحية: (السلف – المصطلحات السُّنِّيَّة – الأشاعرة – القرآن).

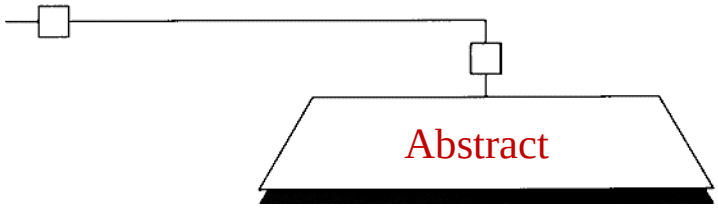

The research addresses the approach adopted by some speculative theologians in employing the terminologies of the early scholars (Salaf) in theology to convey different meanings. This was done to promote and gain acceptance for their doctrinal beliefs, with the Ash'arites being the most prominent among the groups that adopted this method. The study also mentioned other methods they used, such as associating themselves with the Salaf or with a particular Imam from the well-known and accepted Imams, such as Malik, Al-Shafi'i, and Ahmad. However, these Imams fundamentally disagree with the Ash'arite approach and belief on many issues.

Some of those who affiliated with these groups openly acknowledged this disagreement. They attributed the doctrines of the Salaf to anthropomorphism and literalism (lacking a deeper understanding), and this highlights the dangers of this approach.

Thus, this research emphasized the nature of this approach and its peril, and how it was one of the reasons for the spread of these dissenting doctrines.

Keywords: (Salaf - Sunni Terminology - Ash'arites - Quran).

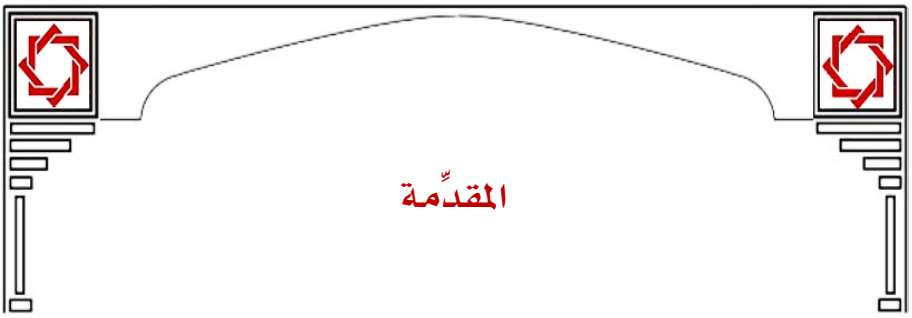

المقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

يعمد بعض أهل الكلام إلى الظهور بمظهر المدافع عن عقائد السلف، والمنتصر لمقالاتهم العقدية؛ وذلك باستعماله العبارات السلفية والمصطلحات السُّنية في أبواب الاعتقاد مع تنزيلها على معان مخالفة لما أراده السلف وعنوه، فيتوهم من لم يفحص حقيقة قولهم أو يطلع على بقية مقالاتهم أنهم موافقون للسلف في العقائد، لكن عند فحص عقائد هؤلاء المتكلمين وآرائهم يتبين أنهم مخالفون لهم في حقيقة تلك المقالات، وما يقررونه من خلال هذه المصطلحات أو العبارات.

ولخطورة هذا المنهج رأيتُ تسليط الضوء على هذا الصنيع، بإبراز عدة أمثلة لذلك، وخطورة الأثر المترتب عليه، وهو ترويج عقائد المتكلمين البدعية.

ولعل أبرز من سلك هذا المسلك هم الأشاعرة في عدة أبواب من الاعتقاد كما سيتبين للقارئ الكريم، وإن كنت لا أحصر سبب صنيعهم هذا

- في اقتباسهم لعبارات السلف أو المصطلحات السُّنية - في ترويج عقائدهم فقط، فقد يكون سبب الانحراف ناتج أيضًا من انحرافهم في ذلك الجمع الذي راموه من التوفيق بين عقائد السلف والمسلَّمات الكلامية، فأنتج ما نراه من مقولات بدعية في قوالب سُنية. وتفصيل ما أشرت إليه لعله يتبين من خلال هذا البحث المختصر، وقد رأيت أن يكون بناؤه على: مقدمة، ومبحثين.

المبحث الأول: العبارات والمصطلحات السلفية التي تبناها المتكلمون وخالفوا في حقيقتها مذهب السلف.

المطلب الأول: القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق.

المطلب الثاني: إمرار نصوص الصفات والإيمان بها كما جاءت.

المطلب الثالث: الإيمان برؤية الله في الآخرة.

المطلب الرَّابع: في أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص.

المطلب الخامس: القول بالكسب.

المبحث الثاني: ترويج بعض الفرق الكلامية مذاهبهم بالانتساب لأئمَّة السلف مع مخالفتهم لهم في حقيقة مذاهبهم.

الخاتمة. وقد ذكرت فيها بعض النتائج

❁ وقد سرت في هذا البحث على النهج الآتي:

١- يقوم البحث على المنهج التحليلي النقدي لنصوص علماء أهل الكلام.

٢- لم أذكر شبهات المخالفين ولا الرد عليهم فليست هي محل

البحث، وإنما إظهار توظيف بعض الفرق الكلامية للمصطلحات السلفية لترويج مذهبهم.

٣- عزوتُ الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية فيها.

٤- خرجتُ الأحاديث النبوية مكتفيًا بما كان في الصحيحين أو في أحدهما بالعزو إليه، وما كان خارجًا عنهما ببيان حكمه بالنقل عن أهل العلم، واكتفيتُ في الآثار بالعزو إلى بعض المصادر.

٥- ترجمتُ لغير المشهورين من الأعلام ممن ورد ذكرهم في البحث.

والله أسال أن أكون وفقتُ فيما قصدته، وأن يكون عملي خالصًا له صوابًا، وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأوَّل:
العبارات والمصطلحات السلفية التي تبنَّاها بعض المتكلمين وخالفوا في حقيقتها مذهب السلف

كان الخلاف في العقائد في القرون الأولى بين السلف الصالح ومن خالفهم من أهل الكلام في سائر أبواب الاعتقاد، سواء في أبواب الأسماء والصفات والمخالف لهم الجهمية، أو في القدر والمخالف لهم الجبرية والقدرية، أو في الإيمان ومخالفهم المرجئة والوعيدية.

وفي نهاية القرن الثالث وُجد جماعة من المتكلمين أظهروا نصرة عقيدة السلف بالمقالات الكلامية كابن كلَّاب والحارث المحاسبي والكرابيسي وداود الظاهري وغيرهم، وتلاهم طائفة ممن أخذ عنهم كالثقفي(١) والصبغي(٢)، وتبعهم على ذلك القلانسي(٣) وأبو الحسن الأشعري وأمثالهم.

---

(١) محمد بن عبد الوهاب الثقفي أبو علي النيسابوري، فقيه متصوف، ومن المشتغلين بعلم الكلام، ولد سنة أربع وأربعين ومائتين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر: طبقات الصوفية للسلمي (ص١٠٢) وسير أعلام النبلاء (٢٨١/١٥).

(٢) أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري أبو بكر الصبغي، مولده سنة ثمان وخمسين ومائتين، أثنى عليه غير واحد بتقدمه في كثير من العلوم، وعيب عليه خوضه في علم الكلام، توفي ثنتين وأربعين وثلاثمائة، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٨٣/١٥).

(٣) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القلانسي الرازي من معاصري الأشعري، أثنى عليه ابن =

وقد حذر أئمَّة السُّنة والحديث من علم الكلام عمومًا، وأنكروا صنيع هؤلاء ولم يرضوه، فأنكر الإمام أحمد على ابن كلَّاب وعلى الحارث المحاسبي، وأنكر الإمام ابن خزيمة على الثقفي والصبغي وأصحابهما، وأنكر البربهاري على أبي الحسن الأشعري ... وهكذا سار أئمَّة السُّنة في التحذير من علم الكلام والخائضين فيه، إلَّا أنَّ ظهور من سبق ذكره بمظهر المدافع عن قول السلف(١) بالأدلة العقلية كان له الأثر البالغ في رواج مذهبهم، وتأثر كثير من المشتغلين بالعلم بهم، حتى رأينا ممن هو من أعلام الحديث رواية ودراية ممن تبنى بعض هذه العقائد البدعية وروج لها في مصنفاته، كما حصل من أبي سليمان الخطابي وأبي حاتم البستي وأبي بكر البيهقي ونحوهم. ولعلي في هذا المبحث أذكر أبرز تلك المسائل التي أشهر هؤلاء المتكلمون آراءهم بمظهر الموافقة لمذهب السلف مع تضمن حقيقة مذهبهم المخالفة لما عليه السلف، ومن تلك المسائل ما سنراه في المطالب الآتية:

=

عساكر لكونه موافقًا لإمام مذهبه الأشعري في الاعتقاد، وانظر تبيين كذب المفتري (ص٣٩٨)، ولم أقف على ترجمة مفردة له.

(١) كما يُرى واضحًا في كتب الأشعرية الكلامية. انظر: مقدمة الإنصاف وتمهيد الأوائل للباقلاني (ص: ٢٣) وغياث الأمم لأبي المعالي الجويني (ص: ١٤١)، وما سيأتي في ثنايا هذا البحث.

المطلب الأوَّل:
القول بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق

من أشهر المسائل التي خالف فيها المعتزلة أهل السُّنة مسألة القرآن، حيث زعم المعتزلة أنه مخلوق؛ خلقه الله في غيره وأضافه لنفسه على جهة التشريف(١)، وسارع أئمَّة السلف إلى إنكار هذا القول وتكفير قائله لما يترتب عليه من الأقوال الباطلة كنفي صفة الكلام عن الرب ﷻ، ووصف صفاته بأنها مخلوقة، مع مخالفتها الظاهرة لأدلة الكتاب والسُّنة. وخبر امتحان المأمون للعلماء، ومحنة الإمام أحمد في هذا معروفة مشهورة.

فأظهر بعض أهل الكلام – بعد رفع المحنة – موافقة السلف فيما أطلقوه وقرروه في هذه المسألة من أنَّ القرآن كلام الله حقيقة، وأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وتكفير القائلين بخلق القرآن، مع تضمين هذه العبارات ما ينأى بها عن مذهب السلف، فإذا استفصلوا عن تلك العبارات حملوها على معان مخالفة لما أطلقه السلف.

---

(١) انظر: الأصول الخمسة لعبد الجبار الهمذاني (ص ٥٢٨)، والمختصر في أصول الدين له (ص١٩٣) ضمن رسائل العدل والتوحيد، وكتاب الفائق للملاحمي (ص ٢٣٠: ٢٤٨) ومقالات الإسلاميين (ص: ١٩١) وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٤).

ولعل أبرز من سلك هذا المسلك الأشعرية ابتداء بأبي الحسن الأشعري في كتبه الكلامية بعد رجوعه عن الاعتزال، وتبعه على هذا أئمَّة مذهبه خاصة المتقدمون(١) منهم كالباقلاني وابن فورك ثم الغزالي ونحوهم. ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من نفاة قيام الأفعال بالرب ﷻ، ومع هذا أقروا أنَّ الله متكلم، وضمنوا مقالاتهم العبارات السلفية في أنَّ القرآن غير مخلوق، وأظهروا تبنيها ونصرتها بالمعقول والمنقول، ومن المعلوم أنَّ الكلام هو فعل يقوم بالمتكلم، وهو لا ينفك عن الحدوث(٢) باعتبار آحاده، فكيف تأتَّى لهم إطلاق تلك العبارات وتبنيها؟!، ولذا يجد الفاحص لحقيقة مذهبهم أنهم يحملون تلك العبارات على معان مغايرة لما أراده السلف.

فالقرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ المبتدأ بالفاتحة المختتم بسورة الناس، هو حروف وكلمات لا ينازع عاقل في هذا، ومع هذا يطلق الأشاعرة تلك العبارة من أنَّ القرآن كلام الله حقيقة، ثم يقررون أنَّ كلام الله من غير حرف، وأنَّ القرآن الذي عنوه في أنه غير مخلوق هو كلام الله النفسي القديم، ويعزون هذا للسلف!، مع أنَّ كلام السلف صريح في إرادتهم بالقرآن إنما هو المنزل على نبينا المحفوظ في الصدور المتلو بالألسن، وأنَّ من زعم أنَّ

(١) أمَّا المتأخرون من الأشاعرة فصرح بعضهم بموافقتهم للمعتزلة وبُعدهم عن السلف كما سيأتي.

(٢) الحدوث باعتبار نفي القدم عنه، وليس معنى الحدوث الخلق، وكثير من المتكلمين يرادف بين الخلق والحدوث، لأنه عندهم كل حادث فهو مخلوق، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، وعليه ينفون قيام الأفعال بالله ﷻ، كالاستواء والنزول والمجيء، مع أنَّ النصوص في وصف الله بها يقينية الثبوت، إلَّا أنهم يسلكون فيها طريقي التأويل أو تفويض المعنى.

آية من آياته مخلوقة فقد كفر – كما سيأتي –.

ولعلي أستعرض قبل بعض مقالات الأشاعرة ليظهر حقيقة ما نسبوه للسلف في هذه المباحث، ومن ذلك ما جاء في كتاب الإنصاف لأبي بكر الباقلاني حيث قرر أنَّ القرآن كلام الله حقيقة، وقال: «وكلامه هو القرآن، فدل على أنه غير مخلوق ...»، وقال: «يجب أن يعلم أنَّ الله ﷻ لا يتصف كلامه القديم بالحروف والأصوات ...»، فصار القرآن غير المخلوق عنده ليس هذا الذي نقرأه، الذي هو حروف وكلمات، وسور وآيات، إنما هو الكلام القديم الذي قال عنه: «... الكلام الحقيقي هو المعنى الموجود في النفس ...»(١).

فالأشاعرة يجعلون مسمى القرآن يطلق على أمرين على القراءة والمقروء، فالأول مخلوق والثاني غير مخلوق، ولا شك أنَّ فعل الآدميين مخلوق، وأنَّ المقروء هو كلام الله، وهو غير مخلوق، تكلم الله به حقيقة، فكيف تأتَّى لهم نفي الحروف عنه؟!، هنا يتضح الفرق في أنهم يحملون مسمى (القرآن) المقروء – غير المخلوق – لا على هذا النظم المنزل على نبينا محمد ﷺ، وإنما على الكلام النفسي.

قال الغزالي في كتابه الاقتصاد: «وأمَّا القرآن، فقد يطلق ويراد به المقروء؛ فإن أريد به ذلك فهو قديم غير مخلوق **وهو الذي أراده السلف** ﷺ بقولهم القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق، أي: المقروء بالألسنة، وإن أريد

(١) الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٥)

به القراءة التي هي فعل القارئ ... فهو حادث»[١]، وقال: «كلام الله تعالى ... هو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت»، فالمقروء عنده إنما هو المعنى النفسي المعبر عنه بهذه الحروف والكلمات.

وهذا التفصيل في إطلاق مسمى القرآن على تلاوة التالين وعلى الكلام النفسي لا نجد له أصلًا لا في اللغة ولا في كلام السلف[٢] الذي يدعي الأشعرية أنهم يبنون مذهبهم عليه. وإطلاق مسمى (القرآن) على هذا النظم من الحروف والكلمات معلوم بالضرورة من دين الإسلام، كما صرح به التفتازاني[٣] – من أصحابهم –، بخلاف إطلاق القرآن على الكلام النفسي الذي ادعوه، وهو مما ينازعهم عليه جمهور المسلمين من أهل الحديث والأثر، ومن بعض أرباب الكلام كالمعتزلة[٤] وغيرهم.

قال الشافعي: «القرآن اسم ... لكتاب الله، مثل التوراة والإنجيل»[٥]،

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٣٨).

(٢) التفصيل في أنَّ المقروء غير مخلوق، وأنَّ فعل الآدمي مخلوق جاء في كلام السلف، لكن مخالفة الأشعرية في أنهم يطلقون مسمى (القرآن) على الاثنين، وعد غير المقروء هو الكلام النفسي الذي هو من غير حرف ولا صوت، وهذا مما لم يرد في كلام السلف كما سيأتي.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام (٢/ ١٠٢) وانظر غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص: ٩٥).

(٤) انظر: المغني لعبد الجبار الهمداني المجلد السابع (ص ١٤) وشرح الأصول الخمسة (ص٥٣٠-٥٣٧).

(٥) تهذيب اللغة (٩/ ٢٠٩).

وقال البغوي: «سمي القرآن قرآنًا لأنه يجمع السور والآي والحروف وجمع فيه القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد ...»(١)، وقال أبو إسحاق الزجاج: «يسمى كلام الله الذي أنزله على نبيه ﷺ كتابًا، وقرآنًا، وفرقانًا، وذكرًا»(٢). فالقرآن في مسمى السلف واحد، وهو سور وآيات وحروف وكلمات.

ومن المعلوم أيضًا أنَّ (القرآن) لفظ شرعي جاء ذكره في الكتاب والسُّنة، فحمله على معنى آخر غير ما دلَّا عليه، لا يقبل، وادعاء أنَّ السلف أرادوا هذا المعنى الحادث نوع تدليس، وقد نبه الإمام أبو نصر السجزي إلى أنَّ قول الأشعري القرآن عبارة عن كلام الله، ثم القول إنه غير مخلوق تلاعب(٣).

ومن نظر في آثار السلف وجدها ظاهرة في أنَّ القرآن المراد في كلامهم هذا المتلو المبتدأ بالفاتحة بحروفه وكلماته، ولا يعرف في كلامهم ما عبر عنه الكلَّابية والأشعرية بالحكاية أو العبارة. قال أبو حامد الإسفراييني(٤) – أحد أئمة الشافعية الكبار –: «مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أنَّ كلام الله غير مخلوق، ... والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعًا من الله

(١) تفسير البغوي (١/ ١٩٨).

(٢) تهذيب اللغة (٩/ ٢٠٩) ولسان العرب (١/ ١٢٨).

(٣) انظر: رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٠٩).

(٤) أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الاسفراييني، نعته الذهبي بالاستاذ العلَّامة، شيخ الإسلام ... شيخ الشافعية ببغداد، وعده جماعة المجدد على رأس المائة الرابعة، توفي سنة ست وأربعمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٩٦).

تعالى، والنبي ﷺ سمعه من جبريل ... وهو الذي نقوله نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ...، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر ...»، وكان يقول: «اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قال أحمد بن حنبل، لا كما يقول الباقلاني»(١).

وقال الموفق ابن قدامة: «اتفق أهل السُّنة على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ولم يكن القرآن الذي دعوا إلى القول بخلقه سوى هذه السور التي سماها الله قرآنًا عربيًّا وأنزلها على رسوله ﷺ ولم يقع الخلاف في غيرها البتة، وعند الأشعري أنها مخلوقة ... إلَّا أنه يريد التلبيس فيقول في الظاهر قولًا يوافق أهل الحق ثم يفسره بقول المعتزلة ...»(٢).

ومما يقرر هذا جملة كثيرة من الآثار السلفية، قال محمد بن إسحاق الصاغاني سمعت حسن بن موسى الأشيب يقول: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [سورة الفاتحة:٥]، فقال حسن: أمخلوق؟(٣)، وقال سفيان الثوري: من زعم أنَّ قول الله ﷻ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٩﴾ [سورة النمل:٩]

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٧٥).
(٢) المناظرة في القرآن (ص: ٤٧).
(٣) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٦١) برقم (١٦٧).

مخلوق فهو كافر زنديق حلال الدم»(١)، قال بشر بن الحارث سألت عبد الله بن داود عن القرآن؟، «فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [سورة الحشر:٢٣] يكون هذا مخلوقًا؟!»(٢)، وقال عبد الله بن إدريس رَحِمَهُ اللَّهُ: «من زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد زعم أنَّ الله مخلوق يقول ... بسم الله الرحمن الرحيم، فالله لا يكون مخلوقًا والرحمن لا يكون مخلوقًا والرحيم لا يكون مخلوقًا». فهذه الآثار ظاهرة في إرادتهم هذه الآيات المتلوة من هذه الكلمات والحروف. وعامة المتكلمين معتزلة وأشعرية متفقون على أنَّ هذه الكلمات لا تنفك عن الحدوث باعتبار أنَّ الحرف الأول سابق للحرف التالي فالباء في «بسم الله ...» تسبق السين، والميم تليها، وهذا ينافي قدمها(٣). وما ليس بقديم عندهم فهو مخلوق(٤). وهو تقرير باطل، فما قام بالرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من صفاته لا يوصف بالخلق، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يفعل ما يريد، وأفعاله من صفاته، كما أنَّ أفعالنا من صفاتنا»(٥).

(١) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧) برقم (١٢).

(٢) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٥٨) برقم (١٥٦).

(٣) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٦) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٣٨).

(٤) وبهذا أيضًا يتبين بطلان ما ينسبه متكلمو الإشعرية ومن تأثرهم بهم للسلف القول بقدم القرآن. فهذا لم يأتِ عن السلف، نعم الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يزل متكلمًا وآحاد كلامه حادثة باعتبار زمنها، وليست مخلوقة كما تزعم الجهمية.

(٥) ليس المراد هنا مناقشة أقوال المتكلمين وشبههم، وإنما المراد بيان مخالفتهم لحقيقة مذهب السلف الذين يزعمون أنهم موافقون له.

وقال الشهرستاني: «إنَّا لا ننكر وجود الكلمات التي لها مفتتح ومختتم وهي آيات وأعشار وسور ويسمى الكل قرآنًا، وما له مبتدأ ومنتهى لا يكون أزليًّا، وهو من هذا الوجه معجزة الرسول ﷺ، ويسمى ما يقرأ باللسان قرآنًا وما يكتب باليد مصحفًا لكن كلامنا في مدلول هذه الكلمات ...»(١).

فعنده مدلول الكلمات هي التي غير مخلوقة، أمَّا القرآن الذي وصفه بالكلمات التي لها مفتتح ومختتم وهي آيات وسور فهي عنده مخلوقة. ولذا يقول البيجوري: «ومذهب أهل السُّنة – يريد الأشاعرة – أنَّ القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأمَّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق»(٢).

والحاصل: أنَّ الأشاعرة استعملوا عبارات السلف في القرآن وحملوها على معان مغايرة لما جاء عن السلف، فكلام السلف ظاهر في إرادتهم بكلمة (القرآن) هذا النظم المنزل على نبينا محمد ﷺ، أمَّا المعنى المعبر عنه بهذه الكلمات وما يسميه الأشعرية بالكلام النفسي فهذا ما لم يرد في كلام السلف مطلقًا.

قال أبو الوليد سمعت يحيى بن سعيد يقول، وذكر له أنَّ قومًا يقولون القرآن مخلوق، فقال: كيف تصنعون بـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [سورة

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ١٠٨).
(٢) تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص ١٦٠).

الإخلاص:١]؟ كيف تصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۟﴾ [سورة طه:١٤]؟»(١)، وقال سفيان الثوري: «من قال: إنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [سورة الإخلاص:١-٢] مخلوق فهو كافر»(٢)، فهو يتكلم على الآية التي هي حروف وكلمات، والتي هي عند الأشعرية مخلوقه حادثة، لأنَّ لها ابتداءً وانتهاءً، فكيف يعزون قولهم للسلف النافين عن هذه الآيات أنها مخلوقة؟!.

وقال ابن المبارك: «الورق والمداد مخلوق، فأمَّا القرآن فليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله ﷻ»(٣)، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار، ... فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته ...»(٤).

وبهذا يتبين أنَّ عبارات السلف وإطلاقاتهم مغايرة في المعنى بما قصده الأشعرية وعينوه، والغريب مبالغة بعض أعلام الأشعرية في اقتباس أقوال السلف وحملها على المعاني المغايرة. كقول الباقلاني: «... كلام الله تعالى مكتوب في المصاحف على الحقيقة ... وكذلك القرآن محفوظ بالقلوب على الحقيقة ...»، وهو في هذا يقتبس عبارات السلف، إلَّا أنه يحمل الكلام هنا

(١) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٥٩) برقم (١٥٧) والسُّنة للخلال (٧/ ٢٣) برقم (٢٠٠٢).
(٢) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٧) برقم (١٣).
(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٠٠).
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ١٧٦).

على الكلام النفسي الذي هو من غير حرف، أمَّا نظم القرآن فعنده مخلوق، فهو يخالف صريح ما يقرره السلف.

قال الإمام البخاري في القرآن: «وهو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، مقروء على اللسان، والقراءة والحفظ والكتابة مخلوق، وما قرئ وحفظ وكتب ليس بمخلوق»(١)، فالخلق للقراءة والكتابة التي هي فعل الآدمي، أمَّا المقروء هو هذا النظم الذي تكلم الله به ابتداءً فليس بمخلوق، وأمَّا الأشعرية فوظفوا هذا التقسيم في تقرير بدعتهم في أنَّ القرآن الذي هو هذا النظم مخلوق؛ لأنه عندهم من قراءة القارئ، وهو عبارة عن كلام الله، أمَّا الكلام غير المخلوق فهو المقروء الذي هو عندهم كلام الله النفسي المعبر عنه بالقرآن والتوراة والإنجيل.

وعند التحقيق: فإنَّ إطلاق (مقروء) على الكلام النفسي، لا يتأتى على قول الأشعرية، لأنَّ الكلام النفسي عندهم ليس بحرف، ولا له صيغة، فكيف يقال عنه: إنه مقروء!(٢)، إنما يعبر عنه بما هو مقروء، ولذا لم يأتِ

---

(١) خلق أفعال العباد (ص: ١١٥).

(٢) قال الباقلاني في الإنصاف (ص: ٦): «... سامع كلامه منه تعالى بغير واسطة ولا ترجمان. كجبريل، وموسى، ومحمد عليهم السلام حق، سمعه من ذاته غير متلو ولا مقروء، ومن عداهم ممن يتولى الله خطابه بنفسه إنما يسمع كلامه متلوًّا ومقروءًا»، وقال الإمام أبو حامد الإسفراييني في كتابه في أصول الفقه الذي شرح فيه رسالة الشافعي، منتقدًا مذهب الكلَّابية والأشعرية في الكلام: «... إذا كان الأمر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال: إنَّ له صيغة، أو ليست له صيغة، وإنما يقال ذلك في الألفاظ ...» [نقلها عنه ابن تيمية في كتابه =

عن أحد منهم أنَّ جبريل قرأ المعنى النفسي، إنما اختلفوا في المقروء هل هو عبارة عن كلام الله أم حكاية، عبر به جبريل عليه السلام عن كلام الله(١)، فحقيقة قولهم: إنَّ المقروء مخلوق، وإنَّ إطلاق لفظ (القرآن) و(المقروء) على الكلام النفسي إنما هو توظيف للألفاظ لتتوافق مع عبارات السلف، في أنَّ القرآن غير مخلوق، وإن اختلف المعنى المراد.

وبهذا يظهر المغايرة بين ما قرره السلف وأئمَّة السُّنة وبين مذهب الأشعرية.

قال أبو نصر السجزي منتقدًا مسلك الباقلاني: «وزعموا أنَّ كلام الله مكتوب في المصاحف على الحقيقة وليس بحروف، والعقل لا يقتضي وجود مكتوب عاريًا عن الحرف»(٢).

وقال الحافظ اللالكائي: «القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ وأمره أن يتحدى به ... ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن»(٣)، وقال أبو القاسم التيمي: «القرآن المكتوب في المصاحف هو حقيقة كلام الله، قال أصحاب الحديث وأهل السُّنة: إنَّ القرآن ... حقيقة

=

إقامة الدليل على إبطال التحليل (٢/ ١٢٨)].

(١) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٥).

(٢) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ١٢٠).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٢/ ٣٣٠)، والمتحدي به عند الأشاعرة ليس هو الكلام القديم، بل هذا النظم العربي وهو عندهم مخلوق. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٣٨) وغاية المرام لسيف الدين الآمدي (ص: ٩٥، ١٠٨).

كلام الله ﷻ، بخلاف ما زعم قوم أنه عبارة عن حقيقة الكلام القائم بذات الله ﷻ ودلالة عليه، والذي هو في المصاحف محدث وحروف مخلوقة»(١).

والغريب مسلك الباقلاني - إبعادا لظهور حقيقة مذهبهم -، قوله: «ولا يجوز أن يقال كلام الله عبارة ولا حكاية»(٢)، ومعلوم أنَّ أول من أطلق هذه الألفاظ على القرآن هم الكلَّابية، والباقلاني قد أطلق لفظ (العبارة) على القرآن في مواضع من كتبه(٣)، وصرح بها أصحابه. بل صرحوا بما هو أبلغ! من اتفاقهم مع المعتزلة. يقول الجويني في الإرشاد عن المعتزلة: (معنى قولهم: «هذه العبارات كلام الله» أنها خلقه، ونحن لا ننكر أنها خلق الله، ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلمًا به؛ فقد أطبقنا على المعنى، وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته»(٤)، فهذا تصريح منه بأنَّ الخلاف بينهم وبين المعتزلة لفظي، فهم متفقون على أنَّ القرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٠٠).

(٢) الإنصاف للباقلاني (ص: ٢٣)، وكلامه هذا تصريح فيما يظهر أنَّ القرآن ليس هو كلام الله لذا اطلقوا عليه كلمة عبارة.

(٣) جاء في إعجاز القرآن للباقلاني (ص: ٢٦٠): (الحروف المنظومة التي هي عبارة عن كلام الله ﷻ في نظمها وتأليفها وهي حكاية لكلامه ودلالات عليه ...» وانظر: تمهيد الأوائل (ص: ٢٨٣) ومشكل الحديث لابن فورك (ص: ٣٥١) والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٥٩)

(٤) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٦٦)، وانظر: تحفة المريد على جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ١٦١).

مخلوق، إلَّا أنَّ المعتزلة يعدونه كلام الله وهو مخلوق، والأشعرية عندهم كلام الله هو الكلام النفسي، أمَّا القرآن فهو عبارة عن كلام الله، وتسميته كلام الله على المجاز عند بعضهم!. قال محمد عبده الأزهري مقررًا قول الأشاعرة: «أمَّا الكلام المسموع نفسه المعبر عن ذلك الوصف القديم فلا خلاف في حدوثه ولا في أنه خلق من خلقه ...»(١). وقال آخر: «وأمَّا الكلام الذي هو اللفظ، فاتفقوا على أنه مخلوق، وعلى أنه غير قائم بذاته ﷻ. باستثناء أحمد بن حنبل وبعض أتباعه»(٢)

فصار المخالف للسلف عند هؤلاء هو الإمام أحمد وأتباعه، لا أنهم هم مخالفون لهم!

وبهذا يتبين خطورة هذا المسلك في تبني عبارات السلف وحملها على معان مغايرة، وقد أدى هذا الصنيع إلى التباس حقيقة مذهبهم على من لم يفحصه، وصار بعضهم يحسن الظن بهم ويثني عليهم، بل كان هذا أحد أسباب رواج هذا المذهب البدعي في الأزمنة المتأخرة. قال الإمام السجزي: «... كثير من العوام إنما دخل مذهبهم لما يظهرونه من الموافقة للسُّنة والسلف في الأول، ويخفون عنه حقيقة قولهم حتى يصطادوه، فإذا وقع جروه

(١) كتاب التوحيد لمحمد عبده (ص: ٢٤).

(٢) كبرى اليقينيات الكونية، محمد رمضان البوطي، (ص ١٢٦) نشر دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧.

قليلًا حتى ينسلخ من السُّنة»(١).

(١) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٢٠٠)، وقال أيضًا (ص: ٢٢٧): «... ويتعلق قوم من المغاربة علينا بأنَّ أبا محمد بن أبي زيد وأبا الحسن القابسي قالا: إنَّ الأشعري إمام ... فإن قالا ما يحكى عنهما من إمامة الأشعري فإنما قالاه لحسن ظنهما به لتظاهره بالرد على المعتزلة والروافض ولم يخبرا مذهبه ولو خبراه لما قالاه، والله أعلم».

المطلب الثاني:

إمرار نصوص الصفات والإيمان بها كما جاءت

من المتقرر في طريقة السلف ومنهجهم في تعاملهم مع نصوص الصفات تلقي ما ثبت منها بالقبول والتسليم، وعدم الخوض فيها بالتأويل أو التحريف، وعدم الخوض في حقائق الصفات وكيفياتها، مع اعتقاد أنَّ صفات الله صفات كمال، وتنزيهها عن مشابهة صفات المخلوق الناقص، وكلامهم في هذا كثير. ومن ذلك عباراتهم في إمرار أحاديث الصفات كما جاءت وعدم الخوض في الكيفيات، قال الوليد بن مسلم: «سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث فقالوا أمروها كما جاءت بلا كيفية»(١)، وهؤلاء من أئمَّة أتباع التابعين، كما جاء عن

(١) رواه ابن المقرئ في معجمه (رقم ٥٧٨) والآجري في الشريعة (رقم٧٢٠) واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السُّنة (رقم ٨٧٥، ٩٣٠) والبيهقي في الاعتقاد (ص ٥٧) من طرق عن الهيثم بن خارجة عن الوليد به، ولفظه عند الآجري: «عن الأحاديث التي فيها الصفات؟ فكلهم قال: أمروها كما جاءت بلا تفسير»، وعند اللالكائي: «عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا أمروها بلا كيف»، وعند ابن المقرئ جمع بينهما ولفظه: «عن هذه الأحاديث التي في الرؤية والصفات».

كبار التابعين كالزهري ومكحول، إنهما قالا: امضوا الأحاديث على ما جاءت(١)، وقال وكيع: «نسلم هذه الأحاديث كما جاءت ولا نقول كيف كذا ولا لم كذا»(٢). والآثار في هذا الباب كثيرة.

وكلام السلف هذا تلقفه بعض أرباب المذاهب الكلامية، وحملوا عبارات السلف هذه على أمر آخر، لم يأتِ في كلامهم ما يدل عليه، بل عبارات السلف – كما سيأتي – تخالف صريح ما نسبه هؤلاء المتكلمون للسلف، من الإيمان بألفاظ نصوص الصفات دون أن يفهم منها أي معنى(٣)، أو بعبارة أخرى تفويض معاني النصوص(٤)، مع رد ما دلت عليه من الظواهر، والاكتفاء بإثبات ألفاظ مجردة عن معان!.

وهذا مخالف للمأثور عن السلف، ولهذا لما سئل الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ عن قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه:٥] قال: «الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والإيمان به واجب،

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٧).

(٢) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٦٧).

(٣) انظر قانون التأويل لأبي بكر ابن العربي (ص: ٦٦٦) وأساس التقديس في علم الكلام للرازي (ص: ١٣١) والغنية في أصول الدين (ص: ٧٥) وإيضاح الدليل لابن جماعة (ص: ٩٢-٩٣).

(٤) انظر: أساس التقديس للرازي (ص: ١٣٨) والمسامرة في شرح المسايرة لابن أبي شريف المقدسي (ص: ٤٦) وتحفة المريد على جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ١٥٧).

والسؤال عنه بدعة»(١)، فبين رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ معنى هذه الصفة معلوم غير مجهول، وهذا معنى كلام السلف في إمرار نصوص الصفات كما جاءت بلا تأويل أو تحريف، وليس المراد إثبات ألفاظ لا يفهم منها أية معنى.

قال الإمام ابن تيمية: «... لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى؛ وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات ... فقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ...؛ فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أنَّ المفهوم منها غير مراد ...»(٢).

وهذا ما قرره أئمَّة السُّنة، قال أبو عمر ابن عبد البر: «أهل السُّنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة ...»(٣).

قال أبو القاسم التيمي: «كذلك قال علماء السلف في أخبار

---

(١) رواه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/٢١٤) بهذا السياق، وله طرق إلى مالك، وقد صحح اسناده الذهبي في العلو (رقم: ٣٧٧). ومن المستنكر صنيع أبي حامد الغزالي في عده جواب مالك هذا إنما يجاب به العوام فقط الذي لا تتسع عقولهم لمعقولات وفهم الاستعارات!، لا أنه هو الواجب على كل مكلف أن يسير عليه في نصوص الصفات. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٢).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

الصفات: أمروها كما جاءت. فإن قيل فكيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمنا بحقيقته؟ أو كيف يتعاطى وصف شيء لا درك له في عقولنا؟ فالجواب: أنَّ إيماننا صحيح بحق ما كلفنا منها، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه فيها وإن لم نعرف لما تحتها حقيقة كافية ...». فالمنفي هو معرفة حقيقة الصفة أي كيفيتها، لا أصل معنى اللفظ، ولذا أوضح هذا بقوله: «كما قد أمرنا أن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر، والجنة، ونعيمها، والنار أليم عذابها، ومعلوم أنَّا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل ...»(١).

ومما تعلق به هؤلاء المتكلمون فيما نسبوه إلى السلف ما جاء في عبارات السلف من نفي التفسير، فزعموا أنَّ المراد هنا نفي علمنا بمعاني نصوص الألفاظ من جهة اللغة، ولا يخفى بطلان هذا القول وما يلزم عليه من اللوازم المستشنعة(٢).

والتفسير المنفي الوارد في كلام السلف المراد به هنا الكلام في الكيفية، بدليل أنها جاءت في مقابلها في الروايات كما في أثر الوليد بن مسلم السابق(٣).

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣١٣).

(٢) انظر: كتاب مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد، د. أحمد القاضي (ص٥٠١-٥١٤) من منشورات دار العاصمة.

(٣) تقدم بيان الروايات عند تخريج الأثر.

وأيضًا هو ما قرره بعض أئمة السُّنة كأبي عبيد القاسم بن سلَّام، بقوله: «هذه أحاديث صحاح، وهي عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه وكيف ضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا ولا سمعنا أحدًا يفسرها»(١)، فالتفسير المنفي هنا لمن سأل عن الكيفية كما هو بين، وهذا ما قرره أيضًا الحافظ البيهقي – وهو أحد متقدمي الأشعرية – تعليقًا على قول سفيان بن عيينة: «كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه»، قال: «أراد به والله أعلم فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهًا له بخلقه»(٢).

وما جاء في كلام بعض الأشعرية من إمرار النصوص كما جاءت، صرح بعض متأخريهم أنَّ المقصد من هذا ترويج مذهبهم وجلب المخالف لقبول معتقدهم، وفي هذا يقول الآمدي: «... لسنا نعتمد ... على غير المسلك العقلي الذي أوضحناه، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية والاستبصارات العقلية وهي مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين فلا يذكر إلَّا على سبيل التقريب واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقيقي ...»(٣).

ويقول: «ولعل الخصم قد يتمسك ههنا بظواهر من الكتاب والسُّنة وأقوال بعض الأئمَّة وهي بأسرها ظنية ولا يسوغ استعمالها في المسائل

(١) نقل كلام أبي عبيد: أبو القاسم التمي في كتابه الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٧٥).
(٢) الاعتقاد (ص: ١١٨).
(٣) غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي (ص: ١٧٤).

القطعية ...»[(١)]، فهذا هو حقيقة مذهبهم.

والمقصد في هذا البحث هو إبراز مخالفة صنيع بعض المتكلمين لما عليه السلف، ومغايرة المعاني التي نسبوها للسلف وما قصده أئمَّة السلف أنفسهم، كما هو بين في صريح عباراتهم.

ولعل فيما ذكرته بخصوص هذا فيه كفاية.

(١) غاية المرام (ص: ٢٠٠، ٢١٨).

المطلب الثالث:
الإيمان برؤية الله في الآخرة

أخرج الشيخان من حديث جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: «**أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته**»(١)، فأثبت أئمَّة السلف ما جاء في هذا الحديث وأمثاله من ثبوت رؤية أهل الجنة لربهم يوم القيامة، رؤية حقيقية بصرية، كما دل عليه الحديث: «**كما ترون القمر** ...».

فخالفهم في هذا المعتزلة حين نفوا الرؤية(٢) للوازم تصوروها، وردوا النصوص أو دلالاتها على ثبوت الرؤية، بأنها أخبار آحاد أو تأولوا النصوص الواردة في ثبوتها(٣)، .....

(١) رواه البخاري في الجامع الصحيح برقم (٥٥٤) ومسلم في صحيحه برقم (٦٣٣)، قال ابن حجر – في تضامون –: «بضم أوله مخففًا أي لا يحصل لكم ضيم حينئذ، وروى بفتح أوله والتشديد من الضم والمراد نفي الازدحام». فتح الباري (٢/ ٣٣).

(٢) انظر: المنية والأمل (١/ ١٥٠) ورسائل الجاحظ (الكلامية) (ص: ٢٢٩) وشرح الاصول الخمسة (١/ ٢٣٢).

(٣) انظر: المغني (٣/ ٤) والمختصر في أصول الدين (١/١٩٠) ضمن رسائل العدل والتوحيد، وكلاهما لعبد الجبار الهمداني، وكتاب الفائق للملاحمي (ص ٩١-١٠٢).

أو حملوها على الرؤية القلبية(١)، وكل هذا لقيام المتقضى العقلي - زعموا - على استحالة رؤيته لما يلزم عنها من الجسمية والتحيز(٢).

ثم عند ظهور فرقة الأشعرية التي زعمت نصرة قول السلف في الاعتقاد، والدفاع عما قرروه، أظهروا القول بثبوت رؤية الله في الآخرة(٣)، مع أنَّ متأخريهم مصرحون بنفي العلو أو الجهة ونفي الصفات الخبرية لاستلزامها عندهم التحيز أو الجسمية(٤). فصار هذا المزيج مستنكرًا مستغربًا، وقد أجابوا عن ذلك بأنَّ الرؤية التي يثبتونها رؤية بلا مقابلة!(٥)،

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (١/ ٢٦٢)، وحملها على الرؤية القلبية هو من التأويل، إذ هو خلاف الظاهر.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (١/ ٢٦٠) وكتاب الفائق للملاحمي (ص ٩٤) وطبقات المعتزلة لابن المرتضى (١/ ١٢٥) ومفتاح السعادة للعجري الزيدي (ص: ١١٧٢)، قال الإمام ابن تيمية في كتابه الرد على المنطقيين مبينًا ما في هذه العبارات من ألفاظ مجملة (ص: ٢٣٨): «فإذا قال لو رُؤي لكان متحيزًا أو جسمًا أو كان في جهة أو كان ذا لون وذلك منتف عن الله. قيل له: جميع هذه الألفاظ مجملة لم يأتِ شرع بنفي مسماها حتى تنفى بالشرع وإنما ينفيها من ينفيها فيستفسر عن مراده إذ البحث في المعاني المعقولة لا في مجرد هذه الألفاظ».

(٣) انظر: اللمع للأشعري (ص: ٣٢) والإنصاف للباقلاني (ص: ٦٨) ومشكل الحديث لابن فورك (ص: ٣٤٦) والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٤٢).

(٤) انظر: مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص: ٨٤).

(٥) انظر: مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص: ٨٢) وشرح المواقف للجرجاني (١٩٩/٣).

وأنَّ الغائب لا يقاس بالشاهد – مع أن الكلام هنا في الرؤية لا في المرئي ، وأنَّ الموجب للرؤية هو الوجود(١) لا غير، حتى جوزوا رؤية أعمى الصين بقة أندلس(٢). فعاد بهم الأمر في حقيقته إلى أنَّ الرؤية هي الرؤية القلبية أو هي مجرد العلم(٣)، وفي هذا يقول الإمام ابن تيمية: «... حتى إنَّ أئمة أصحاب الأشعري المتأخرين كأبي حامد وابن الخطيب(٤) وغيرهما ... عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه وفسروها بزيادة العلم كما يفسرها بذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهم وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع ...»(٥).

ولا يخفى أنَّ حمل الرؤية على مجرد العلم هو مما لا يخالفهم فيه المعتزلة، ولذا صرح بعض متأخري الأشعرية إلى أنَّ الخلاف بينهم وبين المعتزلة

---

(١) انظر: مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك (ص: ٨١) والإنصاف للباقلاني (ص: ٧٠) ولمع الأدلة للجويني (ص: ١١٧) وغاية المرام للآمدي (ص: ١٥٩)، أمَّا الفخر الرازي فلم يقر هذا الاستدلال في كتابه الأربعين في أصول الدين، وقال (١/ ٢٦٨): «جمهور الأصحاب عولوا في إثبات أنه ﷻ يصح أن يرى على دليل الوجود. وأمَّا نحن فعاجزون عن تمشيه ...».

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٣/ ١٩٩) وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٨٨٨/١).

(٣) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ٤٤)، والمطالب العالية (٢/ ٨٢-٨٣) والأربعين في أصول الدين كلاهما للفخر الرازي (١/ ٢٦٥).

(٤) أبو حامد هو الغزالي، وابن الخطيب هو الفخر الرازي.

(٥) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٤٣٥).

لفظي(١).

وقد نبه أئمَّة السُّنة أنَّ قول الأشاعرة يؤول إلى موافقة المعتزلة، قال أبو نصر السجزي، وهو الخبير بحقيقة آراء الأشعرية، المدقق في بيان خلافهم للسلف: «وأمَّا موافقتهم للمعتزلة، فإنَّ المعتزلة قالت: لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار وأنه ليس بمرئي، وقال الأشعري: هو مرئي ولا يرى بالأبصار عن مقابلة. فأظهر خلافهم وهو موافق لهم».

وقال الإمام ابن تيمية: «... ولهذا صار حذَّاقهم إلى إنكار الرؤية وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن؛ فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا ننازع فيه المعتزلة ...»(٢)، وقال: «... فلهذا صار الحذَّاق من متأخري الأشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة، فإذا أطلقوها موافقة لأهل السُّنة فسروها بما تفسرها به المعتزلة، وقالوا: النزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي ...»(٣).

وبهذا يتبين ما قررته سابقًا من أنَّ موافقة الأشاعرة للسلف في العبارات، والتي يفهم منها موافقتهم لهم غير صحيحة، وأنهم حملوها على

---

(١) انظر: رسالة التوحيد محمد عبده (ص: ١٠٥)، ونقل علي بن محمد العجري الزيدي في كتابه مفتاح السعادة عن الفخر الرازي أنَّ الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في الرؤية لفظي. انظر: (ص ١١٧٣) منه، وممن قرر ذلك أيضًا: د. محمود قاسم في مقدمته لكتاب مناهج الأدلة (ص ٨٤) وغيرهم.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٨٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٠).

معان مغايرة لما أراده السلف(١).

(١) وقد أجاد د. محمد الخميس في كتابه اعتقاد أهل السُّنة أصحاب الحديث (ص: ٧٠) حين قال في وصف مسلك الأشعرية والماتريدية، بأنهم: «يتظاهرون بإثبات رؤية الله ولكنهم اشترطوا شروطًا جعلوها من المستحيلات».

المطلب الرَّابع:
في أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص

من المسائل التي احتدم فيها الخلاف بين أهل السُّنة ومخالفيهم في القرون الأولى، مبحث الإيمان، فقد خالفت مرجئة أهل الكوفة أئمَّة السلف فأخرجت الأعمال عن مسمى الإيمان، وتبعهم على ذلك الجهمية بما هو أشد انحرافًا حتى زعموا أنَّ المسلمين لا يتفاضلون في إيمانهم، وأنَّ إيمان أحدهم وإيمان جبريل في منزلة واحدة. فأنكر أئمَّة السُّنة وأعلام السلف هذه الانحرافات، وكثرت الآثار عنهم في تقرير أنَّ الإيمان قول وعمل، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص، وأنَّ الناس في الإيمان متفاضلون. قال البخاري: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أنَّ الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»(١).

ثم لما ظهرت بعض الفرق الكلامية في القرن الثالث والرابع، وقرروا ما قرره من تقدمهم من المرجئة في أنَّ الإيمان هو مجرد التصديق، أو التصديق والقول، وهو كما لا يخفى مخالف للمأثور عن السلف، حاولوا التلفيق بين

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (١/ ١٧٢) برقم (٣٢٠) مطولًا، ونقله مختصرًا الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري (١/ ٤٧) وصحح إسناده إليه.

قولهم وقول السلف، وفي هذا يقول الباقلاني: «إنا لا ننكر أن نطلق القول بأنَّ الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان، على ما جاء في الأثر، ... وكذلك أيضًا: لا ننكر أن نطلق أنَّ الإيمان يزيد وينقص. كما جاء في الكتاب والسُّنة»(١)، هذا بعد تقريره أنَّ حقيقة الإيمان هي التصديق، كما سيأتي.

وقال الغزالي: «فإن قلت: فقد اتفق السلف على أنَّ الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فإذا كان التصديق هو الإيمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان؟ فأقول: السلف هم الشهود العدول وما لأحد عن قولهم عدول، فما ذكروه حق وإنما الشأن في فهمه ...»(٢).

فأبو حامد هنا يجعل قول السلف موافقًا لقولهم، ويعزو تصور الاختلاف لسوء فهم كلام السلف، ومن تأمل في الآثار المروية عن السلف علم بطلان هذه الدعوى، بل صريح كلام أصحابه يبطل ذلك. فإنَّ الأشعرية مجمعون على أنَّ الإيمان هو التصديق، أو هو التصديق والإقرار باللسان، أمَّا العمل فهو شرط في كماله. قال الأشعري في اللمع: «إن قال قائل: ما الإيمان عندكم بالله ﷻ؟ قيل له: هو التصديق بالله، وعلى ذلك إجماع أهل اللغة التي نزل بها القرآن ...»(٣)، وقال الباقلاني: «حقيقة

(١) الإنصاف للباقلاني (ص: ١٨).
(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٢٠).
(٣) اللمع للأشعري (ص: ٧٥).

هو: التصديق ... واعلم: أنَّ محل التصديق القلب»، قال: «المؤمن المصدق بقلبه مؤمن عند الله ﷻ، وإن نطق بالكفر»(١)، ويقول الغزالي: «العمل ليس من أجزاء الإيمان وأركان وجوده بل هو مزيد عليه»، فكلامه صريح في ثبوت الإيمان مع انتفاء العمل، لأنه عندهم - كما في عبارة أبي حامد - مزيد عليه، وهذا مخالف لصريح كلام السلف، وأقوالهم في هذا كثيرة، قال الوليد بن مسلم: سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز رَحِمَهُمُ اللهُ ينكرون قول من يقول: إنَّ الإيمان إقرار بلا عمل، ويقولون لا إيمان إلَّا بعمل ولا عمل إلَّا بإيمان(٢).

وقال الفضيل بن عياض: «إنَّ أهل الإرجاء يقولون: إنَّ الإيمان قول بلا عمل، ويقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل، ويقول أهل السُّنة: الإيمان المعرفة والقول والعمل»(٣).

وسئل الإمام أحمد عمن قال: الإيمان قول بلا عمل، وهو يزيد ولا ينقص، قال: «هذا قول المرجئة»(٤).

وروى الخلال من طريق حنبل بن إسحاق، قال: قال الحميدي: «أخبرتُ أنَّ قومًا يقولون: إنَّ من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل

(١) الإنصاف للباقلاني (ص: ١٧).
(٢) صريح السُّنة لابن جرير (ص: ٢٥) رقم (٢٩).
(٣) السُّنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٥) برقم (٥٩٤).
(٤) السُّنة لأبي بكر بن الخلال (٣/ ٥٧٠) برقم (٩٧٨).

من ذلك شيئًا ... حتى يموت فهو مؤمن، ما لم يكن جاحدًا، إذا علم أنَّ تركه ذلك في إيمانه إذا كان يقر الفروض ...، فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله وسُنة رسوله ﷺ، وفعل المسلمين، قال الله ﷻ: ﴿ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [سورة البينة:٥](١).

فآثار السلف جلية في انتفاء الإيمان بانتفاء العمل، وهذا يخالف مذاهب المرجئة الذين يحصرون ركن الإيمان في التصديق أو التصديق والقول، ويستبعدون دخول الأعمال في أصل مسمى الإيمان، كحال الأشعرية، لذا كان عليهم إبراز مخالفتهم للسلف، لكن لما كان الناس أتبع للسلف وأبعد عن البدع الكلامية، كان مسلك أولئك التورية وإظهار تعظيم السلف، وإظهار موافقتهم لهم في العبارات، ولما استقر مذهب الأشعرية وانتشرت بدعتهم، أظهر كثير منهم ما كان خفيًّا، فها هو الآمدي يقول: «قول الحشوية: إنَّ الإيمان هو التصديق بالجنان، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان»(٢)، فعد مذهب أهل الحديث في الإيمان مذهب الحشوية.

ومثل هذا موافقتهم للسلف بالقول بأنَّ الإيمان يزيد وينقص مع أنَّ عامة المرجئة قبلهم يصرحون بخلاف ذلك. قال الجويني: «فإن قيل: فما قولكم في زيادة الإيمان ونقصانه؟ قلنا: إذا حملنا الإيمان على التصديق، فلا

(١) السُّنة للخلال (٣/ ٥٨٦) برقم (١٠٢٧).
(٢) غاية المرام في علم الكلام (ص: ٣١١).

يفضل تصديق تصديقًا ... ومن حمله على الطاعة ...، فلا يبعد على ذلك إطلاق القول بأنَّ الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهذا مما لا نؤثره»(١).

وهذا كما مر علينا أمثاله سابقًا نرى من تأخر منهم أكثر تصريحًا بالمخالفة، بخلاف ما كان عليه متقدمو المذهب من المداهنة لأئمَّة السُّنة في عصرهم، وقال الغزالي: «فإن قلت: فالإشكال قائم في أنَّ التصديق كيف يزيد وينقص وهو خصلة واحدة؟ فأقول: إذا تركنا المداهنة ولم نكترث بتشغيب من تشغب وكشفنا الغطاء ارتفع الإشكال ...»(٢). وهذا تصريح بأنهم يسلكون مسلك المداهنة دفعًا لمن ينكر عليهم مذاهبهم.

والحاصل: أنَّ حقيقة قول الأشعرية هو قول المرجئة، وأنَّ الزعم بموافقة السلف لهم، أو استعمالهم عباراتهم، كل هذا لقصور في معرفة قول السلف أو لترويج مذهبهم.

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٢٢٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٢٠)، وقواعد العقائد (ص: ٢٦١) وهو مستل من كتاب الإحياء.

المطلب الخامس:
القول بالكسب(١)

كسب الأشعري من المصطلحات التي شهر بها، لدلالتها على مذهبه في أفعال العباد، ولفظ: (الكسب) لفظ شرعي جاء ذكره في القرآن في مواضع، ولعل أبرز آية متعلقة بهذا الجانب، قوله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ﴾ [سورة البقرة:٢٨٦].

والكسب في الآية فسر بحسب الدلالة اللغوية، فالكسب في اللغة – كما قال ابن فارس –: «يدل على ابتغاء وطلب وإصابة»(٢)، ولذا جاءت أقوال المفسرين وفق هذا، ومن ذلك ما جاء عن ابن عباس قوله في الآية: «لها ما كسبت من العمل»(٣)، وقال السدي: «ما عملت من خير، وعليها

(١) كلمة (الكسب) جاءت في كلام عدد من العلماء في تناولهم لمسألة خلق أفعال العباد بدلالتها اللغوية، كابن خزيمة في كتابه التوحيد (١/ ١٠) وأبي جعفر الطحاوي في عقيدته وقوله فيها: «أفعال العباد خلق الله، وكسب من العباد»، وأبي إسماعيل الصابوني في عقيدة أهل الحديث، قوله (ص ٢٨): «قول أهل السُّنة والجماعة في أكساب العباد أنها مخلوقة لله ﷻ»، وغيرهم، إلَّا أنَّ الأشعري نقل المراد بها إلى معنى آخر، كما سيأتي.

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ١٧٩).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٧٨).

ما عملت من شر»[(١)]

فنقل أبو الحسن الكلمة من الدلالة اللغوية إلى معنى اختلف أصحابه في تعيينه[(٢)]، وهو بحسب ما شرحه في اللمع وما قرره بعض أصحابه في كتبهم الكلامية: «تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير»[(٣)]، والأشعري يفرق بين الفعل والكسب، فأفعال العباد هي فعل لله عنده ليست فعلًا للعبد، وهذا الكلام بعمومه مشترك بين مذاهب الجبرية، فقد حكى هو في المقالات في ذكر ما تفردت به الجهمية: «القول ... بأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلَّا الله وحده وأنه الفاعل، وأنَّ الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز ...»[(٤)]، مخالفين في هذا مذهب القدرية.

فرام الأشعري التوسط بين المذهبين[(٥)]، فقال بالكسب، لكن مسمى (الكسب) لفظ مجمل لا ينازعه فيه الجبرية إذا لم يدرج تحته إلَّا هذا الشعور

---

(١) تفسير ابن المنذر (١/ ١٠٢).

(٢) انظر: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص١٣٤).

(٣) انظر: اللمع للأشعري (ص٤٢) وأصول الدين لعبد القاهر (ص١٣٤) والاقتصاد للغزالي (ص٦٠).

(٤) مقالات الإسلاميين (ص٢٧٩) وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٢٤).

(٥) التوسط الذي رامه الأشعري لم يخرج حقيقة قوله عن مذهب الجبرية، وفي بيان مخالفته لقول أهل السُّنة. ينظر: رسالة (السببية وصلتها بالقدرة الإلهية بين الفلاسفة والمتكلمين في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) للباحث، (رسالة ماجستير) جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ (ص٢٢٦-٢٣٠).

بالتفرقة بين ما سمى بالأفعال الاضطرارية والأفعال الاختيارية(١)، من جهة أنَّ الأول لا قدرة للعبد عليه، والثاني له قدرة لكنها غير مؤثرة! ولذا وصف الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كسب الأشعري بأنه: «لا يعقل»(٢) وقال في موضع آخر: «لا حقيقة له»(٣) وقال: «ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا ويقولون ثلاثة أشياء لا حقيقة لها ...»(٤) – فذكر منها – كسب الأشعري.

ولذا قال ابن رشد الحفيد منتقدًا مذهب الأشعري: «وأمَّا التوسط الذي تروم الأشعرية أن تكون هي صاحبة الحق بوجوده، فليس له وجود أصلًا ...»(٥).

وقد أقر أصحاب الأشعري أنَّ مذهبه يؤول إلى الجبر، كما جاء عن أبي المعالي الجويني – فيما نقله الشهرستاني – بقوله: «أمَّا نفي هذه القدرة والاستطاعة [وهو مذهب الجبرية] فمما يأباه العقل والحس، وأمَّا إثبات قدرة لا أثر لها بوجه [وهذا مذهب أصحابه الأشاعرة] فهو كنفي القدرة أصلًا)(٦)، وهو ما ارتضاه .....

(١) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد (ص١٤٣).
(٢) منهاج السُّنة لابن تيمية (٣/٧٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/١٢٨).
(٤) المصدر السابق.
(٥) الكشف عن مناهج الأدلة (ص١٤٣).
(٦) الملل والنحل للشهرستاني (١/٩٨)، وما بين المعكوفتين زدته للإيضاح.

الفخر الرازي(١).

والحاصل: أنَّ الأشعرية قائلون بالجبر، إلَّا أنهم نفروا من هذه الكلمة إلى كلمة (الكسب) التي جاء ذكرها في النصوص الشرعية، بحسب الدلالة اللغوية، فوظفوها لترويج مذهبهم، فاستعملوها في معنى حادث لا صلة له بالمعنى اللغوي أو الشرعي.

(١) ذكر هذا الكوثري في تعليقاته على الإنصاف للباقلاني (ص٤٥). وانظر: ما يدل على كلام الرازي المشار إليه في المباحث المشرقية (٥٤٤/٢) نشر دار الكتب العلمية، وانظر: أيضًا المطالب العالية (١٣/٩).

المبحث الثاني:
ترويج المذاهب الكلامية بالانتساب لأئمَّة السلف مع مخالفتهم لهم في حقيقة مذاهبهم

تبين لنا من خلال المبحث السابق صنيع الأشعرية ومن حذا حذوهم في الظهور بمظهر المنتصر لعقائد السلف بالطرائق الكلامية، من خلال اقتباس عبارات السلف على معان مغايرة لما عنوه، ومن طرائقهم أيضًا إظهار الانتساب للسلف أو أئمَّة السُّنة، والزعم أنهم ينتصرون لعقائدهم، ومن هذا الباب نسبة ما ينتحلونه من آراء كلامية للأئمَّة المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد، وقد كان لهذا أثر في انتشار العقائد البدعية لدى أتباع هؤلاء الأئمَّة المجتهدين. فمن ذلك ما ذكره محمد بن موسى بن عمار الكلاعي المتكلم من أنَّ أبا الحسن الأشعري ندب نفسه لنصرة مذهب أهل السُّنة بالكلام(١)، وقول ابن عساكر الأشعري في وصف إمامه الأشعري بأنه: نصر أقاويل من مضى من الأئمَّة كأبي حنيفة وسفيان الثوري ... والأوزاعي ... ومالك والشافعي ... وأحمد وغيرهم من أهل الحديث(٢).

وكصنيع أبي محمد الجويني في تسمية الكتاب الذي كتبه في تقرير

(١) تبين كذب المفتري لابن عساكر (ص ١١٦-١١٧).

(٢) تبين كذب المفتري (ص ١٠٣).

اعتقاد الأشعرية بعقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي![١]، مع أنَّ الإمام الشافعي وكبار متقدمي أصحابه على خلاف هذا المنهج والمعتقد، فالإمام الشافعي من أكثر الأئمَّة ذمًّا لعلم الكلام والتحذير منه، ومعتقد الإمام الشافعي موافق لما عليه سائر أئمة السلف، قد نقله أهل الحديث عنه بالأسانيد الصحيحة[٢]، وعلى هذا كبار أصحابه كالمزني وطبقته ثم أبي العباس بن سريج[٣] وأبي حامد الإسفراييني وغيرهم قبل رواج هذا التلبيس في نسبة اعتقاد المتكلمين للأئمَّة المتبوعين.

قال أبو الحسن الكرجي: «ولم يزل الأئمَّة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعري، ويتبرؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه»[٤]. ونقل في كتابه (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول ...)، الآثار المروية عن أئمة السلف كمالك والثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم في أصول السُّنة، ثم ذكر أنه في النقل عن هؤلاء الأئمَّة إلزامًا للحجة على من ينتحل مذهبهم في الفقه ويخالفهم في العقيدة، وفي هذا يقول: «فمن قال: أنا

---

(١) انظر: تبيين كذب المفتري (ص: ١١٥).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة للالكائي (٢/ ٢٥٢) (٣/ ٤٦٨) وإثبات صفة العلو لابن قدامة (ص: ١٢٢).

(٣) أحمد بن عمر ابن سريج البغدادي، نعته الذهبي بالامام، شيخ الإسلام فقيه العراقين، وهو عند جماعة المجدد على رأس المائة الثالثة، توفي سنة ثلاث وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٧٥).

شافعي الشرع أشعري الاعتقاد. قلنا له: هذا من الأضداد، لا بل من الارتداد، إذ لم يكن الشافعي أشعري الاعتقاد. ومن قال: أنا حنبلي في الفروع معتزلي في الأصول! قلنا: قد ضللت إذا عن سواء السبيل ... إذ لم يكن أحمد معتزلي الدين والاجتهاد ...، وقد افتتن أيضًا خلق من المالكية بمذاهب الأشعرية، وهذه والله سبة وعار، وفلتة تعود بالوبال والنكال وسوء الدار، على منتحل مذاهب هؤلاء الأئمة الكبار ...»(١)، وما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ ظاهر الحجة والبيان، فكيف يقتدي شخص بآخر، يجعله إمامًا له في المسائل العملية من العبادات أو المعاملات، ثم يخالفه في أصول الاعتقاد، بما يلزم منه الطعن في إمامه هذا! لكن هم لا يصرحون بهذه المخالفة، بل يدعون أنَّ هؤلاء الأئمَّة موافقون لهم بما هم عليه من المذاهب الكلامية! مع وجود الآثار القاضية بكذب هذه الدعوى، كما سبق بيان بعضه في المبحث الأول.

ومن طرائق بعض المتكلمين في ترويج مذاهبهم أيضًا الثناء على أئمَّة السلف عند عرضهم للمباحث الكلامية إيهامًا بأنهم موافقون لهم. قال أبو نصر السجزي: «...كان أبو بكر الباقلاني من أكثرهم استعمالًا لهذه الطريقة وقد وشح كتبه بمدح أصحاب الحديث ... وأكثر الثناء على أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ...»(٢) يعني ترويجًا من الباقلاني لمذهبه الكلامي.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٧٥) وإقامة الدليل له (٢/ ١٢٨).

(٢) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ٢٠١). نحوه هذا ما =

وأقبح من هذا ما فعله بعض الأشعرية من أنه كتب كتابًا وفق معتقدهم، وسماه: «شرح مقالة الإمام الأوحد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»، «فذكر فيها مذهب الأشعري المخالف لأحمد، أعطى منها نسخًا إلى جماعة يطوفون بها في البلاد ويقولون هذا إمام من أئمَّة أصحاب أحمد قد شرح مقالته ليكتبها العوام ويظنوا صدق الناقل فيقعوا في الضلالة»(١).

ولهم مسالك أخرى في ترويج مذاهبهم الكلامية كإخفاء المذهب عن قوم وإظهاره لآخرين(٢)، أو إظهار التبرؤ من المذهب الكلامي ثم تقرير عقائده، أو تكذيب عقائد السلف بنسبتها إلى أصحاب الأئمَّة، وأنها مكذوبة على الأئمَّة!(٣).

كل هذا كان من أسباب رواج هذه المذاهب البدعية المخالفة لما عليه السلف والأئمَّة. حتى إنَّ بعض أئمة السُّنة ممن عاصر أئمَّة الكلَّابية أثنى

=

يذكره الكوثري من أنَّ الأشعري كتب الإبانة وقال: أنا على مذهب أحمد ليتدرج بالحشوية منهم إلى معتقده!. انظر: تبين كذب المفتري (ص١١٨).

(١) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ٢٣١).

(٢) انظر: رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص: ٢٠١). نحو هذا ما يذكره الكوثري من أنَّ الأشعري كتب الإبانة وقال أنا على مذهب أحمد ليتدرج بالحشوية منهم إلى معتقده!. انظر: تبين كذب المفتري (ص١١٨).

(٣) انظر: المصدر السابق، وفيه (ص: ٢٣١) ما نقله الإمام السجزي عن أشعري عاصره، ذكر عنه أنه: «... كلما ذكر بين يديه شيخ من شيوخ الحنابلة وقع فيه وقال: أحمد نبيل لكنه بلي بمن يكذب»، ولا زالت هذه الخلة في أصحابهم المعاصرين.

عليهم لما يظهرونه من الموافقة في الظاهر، ولإظهار انتسابهم لأهل الحديث، كما حصل مع الإمام أبي الحسن الدارقطني في ثناؤه على الباقلاني وكان هذا سببا لاعتناق بعض تلامذته لمعتقدهم(١).

فكان لزامًا إبراز هذا المسلك والتحذير منه.

(١) ذكر هذا أبو ذر الهروي، انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص: ٢٥٥) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٨).

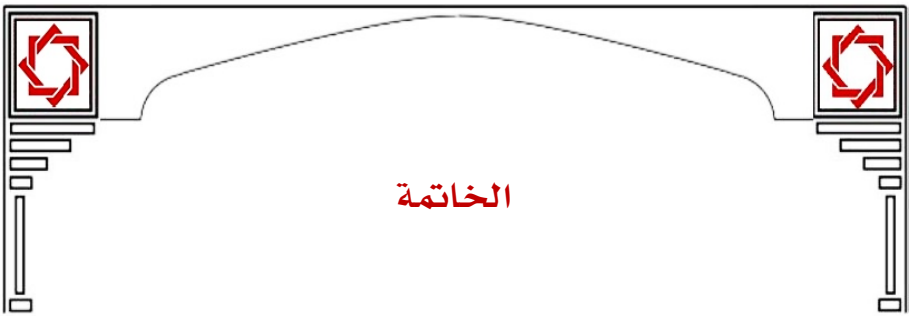

الخاتمة

علم الكلام مذموم عند السلف، والآثار المنقولة عنهم في هذا كثيرة، فكان هذا سببًا لابتعاد الناس عن المذاهب الكلامية ونفورهم من أربابها، إلَّا أنَّ فريقًا من المتكلمين سلكوا طرقًا ملتوية في ترويج آرائهم الكلامية، ومن هذه الطرق ما اعتنى به هذا البحث من إبراز بعض عبارات السلف التي تبناها بعض المتكلمين وحملوها على معان مغايرة لما أراده السلف. وإنَّ أبرز من سلك هذا المسلك هم الأشاعرة، وقد جمع هذا البحث بعض تلك المقولات، ومنها:

١- تبنيهم قول السلف: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، ثم يحملونه على ما يسمى عندهم بالكلام النفسي، أمَّا هذا النظم المنزل على نبينا محمد ﷺ فعندهم هو مخلوق كقول المعتزلة.

٢- نسبتهم القول بإمرار نصوص الصفات للسلف ثم حملها على التفويض المعنى.

٣- القول بالإيمان برؤية الله في الآخرة، ثم أضافوا قيودًا على هذا القول أخرجه عن حقيقة الرؤية التي دلت عليها نصوص الكتاب والسُّنة.

٤- قبول القول بأنَّ الأعمال من الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص،

مع أنَّ مذهبهم يخالف هذا، من جهة أنَّ الإيمان عندهم هو مجرد التصديق.

٥- القول بالكسب، وهو لفظ شرعي يحمله على أمر اصطلاحي لا حقيقة له.

٦- أنَّ من طرائق بعض فرق أهل الكلام في الترويج لمذهبهم إظهار الانتساب للسلف والأئمَّة المرضيين كالأئمَّة الأربعة مع مخالفة عقائدهم الصريحة، بل وعزو عقائد السلف وأهل الحديث للحشوية والمجسمة!.

٧- خطورة هذا المسلك، وأنه كان له أثر في رواج هذه المذاهب الكلامية ونسبتها لأهل السُّنة، حتى شاعت بين كثير من المشتغلين بالعلم من المتأخرين من المفسرين والمحدِّثين والفقهاء وغيرهم. فكان لا بد من رصدها، وإبراز هذا المسلك المنحرف.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر والمراجع

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: د/ عثمان الأثيوبي وآخرون، دار الراية، الرياض، ط الثانية، ١٤١٨هـ.
٢- الإرشاد إلى قواطع الأدلة، للجويني، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية.
٣- أساس التقديس في علم الكلام، للفخر الرازي، الناشر مؤسسة الكتب الثقافية، سنة النشر ١٤١٥هـ.
٤- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢٤هـ.
٥- الإنصاف، للباقلاني، تقديم: زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، مصر، سنة النشر ١٣٨٢هـ.
٦- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
٧- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط الأولى، ١٤٢٦هـ.
٨- تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة، تحقيق: عبد الرحمن دمشقية، دار عالم المكتب، الرياض، ط الأولى، ١٩٩٠م.
٩- تحفة المريد على جوهرة التوحيد، للبيجوري، عناية: عبد الله الخليلي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ.
١٠- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٧هـ.
١١- تهذيب اللغة، للأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ٢٠٠١م.
١٢- الجامع الصحيح للإمام البخاري، الناشر طوق النجاة.

١٣- الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤- الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي وصاحب، دار الراية، الرياض، ١٤١٩هـ.
١٥- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق: د/ محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط الأولى، سنة ١٣٩٩هـ.
١٦- ذم الكلام، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.
١٧- رسالة التوحيد، محمد عبده، مطابع دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م.
١٨- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق: محمد باكريم با عبدالله، دار الراية، الرياض، ١٤١٤هـ.
١٩- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: بشار عواد وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.
٢٠- السنة، لأبي بكر الخلال، تحقيق: د/ عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط الأولى، ١٤١٠هـ.
٢١- السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د/ محمد القحطاني، دار ابن القيم، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
٢٢- شرح العقيدة الطحاوية، محمد ابن أبي العز، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ود/ عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط العاشرة، ١٤١٧هـ.
٢٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، تحقيق: د/ أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة، الرياض، سنة النشر: ١٤٠٢هـ.
٢٤- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط الثالثة، ١٤١٦هـ.
٢٥- عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان الصابوني، تحقيق: بدر البدر،

الدار السلفية، الكويت، ط الأولى، ١٣٩٧هـ.
٢٦- غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
٢٧- الفائق في أصول الدين، لمحمود الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: فيصل بدير عون، دار الكتب القومية بالقاهرة، ١٤٣١هـ.
٢٨- قانون التأويل، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢٩- كبرى اليقينيات الكونية، محمد رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط الثامنة ١٤١٧هـ.
٣٠- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للأشعري، تحقيق: حمودة غرابه، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.
٣١- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: دار الإفتاء المملكة العربية السعودية.
٣٢- المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، تحقيق: محمد عمارة، دار الهلال.
٣٣- مقالات أبي الحسن الأشعري، لابن فورك، تحقيق: أحمد السائح، مكتبة الثقافة الدينية، ط الثانية، ١٤٢٧هـ.
٣٤- مقالات الإسلاميين للأشعري، تصحيح: هلموت ريتر، دار احياء التراث العربي، ط. الثالثة.
٣٥- منهاج السنة، لابن تيمية، تحقيق: الدكتور/ محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٦هـ.
٣٦- نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، تحقيق: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٥هـ.

Index of sources and references

1- Al-Ibanah 'an Shari’at al-Firqat al-Najiyah, Ibn Battah al-Akbari al-Hanbali, Edited by Dr. Uthman al-Athyubi and others, Dar al-Rayah, Riyadh, Second Edition, 1418 AH.
2- Al-Irshad ila Qawati’ al-Adillah, al-Juwayni, Edited by As'ad Tameem, Muassasat al-Kutub al-Thiqafiyyah.
3- Asas al-Taqdis fi 'Ilm al-Kalam, al-Fakhr al-Razi, Muassasat al-Kutub al-Thiqafiyyah, 1415 AH.
4- Al-Iqtisad fil-I'tiqad, Abu Hamid al-Ghazali, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, First Edition, 1424 AH.
5- Al-Insaf, al-Baqillani, Introduction by Zahid al-Kawthari, Muassasat al-Khanji, Egypt, 1382 AH.
6- Ihya' 'Ulum al-Din, Abu Hamid al-Ghazali, Dar al-Ma'rifah, Beirut.
7- Bayan Talbis al-Jahmiyyah fi Ta’sis Bida’hum al-Kalamiyah, Ibn Taymiyyah, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Quran, First Edition, 1426 AH.
8- Tahrim al-Nadhar fi Kutub al-Kalam, Ibn Qudamah, Edited by Abdul Rahman Dimashqiyyah, Dar ‘Aalam al-Maktab, Riyadh, First Edition, 1990 CE.
9- Tuhfat al-Murid 'ala Jawharat al-Tawhid, al-Bayjuri, Edited by Abdullah al-Khalili, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1424 AH.
10- Tamhīd al-Awa’il fi Talkhis al-Dala’il, Muhammad bin al-Tayyib al-Baqillani, Edited by Imad Haydar, Muassasat al-Kutub al-Thiqafiyyah, Lebanon, First Edition, 1407 AH.
11- Tahdhib al-Lughah, al-Azhari, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, First Edition, 2001 CE.
12- Al-Jami' al-Sahih by Imam al-Bukhari, Tawq al-Najah.
13- Al-Jami' al-Sahih, Imam Muslim bin al-Hajjaj, Edited by Muhammad Fuad Abdul Baqi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut.
14- Al-Hujjah fi Bayan al-Mahajjah, Abu al-Qasim al-Asbahani, Edited by Muhammad bin Rabi' al-Madkhali, Dar al-Rayah, Riyadh, 1419 AH.
15- Dar' Ta'arud al-'Aql wal-Naql, Ibn Taymiyyah, Edited by Dr.

Muhammad Rashad Salim, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, First Edition, 1399 AH.

16- Dham al-Kalam, Abu Isma'il al-Harawi, Edited by Abdul Rahman Abdul Aziz al-Shibil, Maktabat al-'Ulum wal-Hikam, Al-Madinah Al-Munawwarah, 1418 AH.

17- Risalat al-Tawhid, Muhammad Abduh, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1966 CE.

18- Risalat al-Sijzi ila Ahl Zabid fil-Radd 'ala man Ankar al-Harf wal-Sawt, Edited by Muhammad Ba-krim Ba-Abdullah, Dar al-Rayah, Riyadh, 1414 AH.

19- Siyar A'lam al-Nubala, al-Dhahabi, Edited by Bashar 'Awad and others, Muassasat Al-Risalah, First Edition, 1405 AH.

20- Al-Sunnah, Abu Bakr al-Khallal, Edited by Dr. Atiyyah al-Zahrani, Dar al-Rayah, Riyadh, First Edition, 1410 AH.

21- Al-Sunnah, Abdullah bin Ahmad bin Hanbal, Edited by Dr. Muhammad al-Qahtani, Dar Ibn al-Qayyim, 1406 AH.

22- Sharh al-'Aqeedah al-Tahawiyyah, Muhammad ibn Abi al-'Izz, Edited by Shuaib al-Arna'ut and Dr. Abdullah al-Turki, Muassasat Al-Risalah, Beirut, Tenth Edition, 1417 AH.

23- Sharh Usul I'tiqad Ahl al-Sunnah, al-Lalikai, Edited by Dr. Ahmed Sa'd Hamdan, Dar Taybah, Riyadh, 1402 AH.

24- Sharh al-Usul al-Khamsah, Abdul-Jabbar al-Hamadani, Edited by Abdul Karim Uthman, Maktabat Wahbah, Third Edition, 1416 AH.

25- 'Aqeedah al-Salaf wa As'hab al-Hadith, Abu 'Uthman al-Sabuni, Edited by Badr al-Badr, Dar al-Salafiyyah, Kuwait, First Edition, 1397 AH.

26- Ghayat al-Maram fi 'Ilm al-Kalam, al-Amidi, Edited by Hasan Mahmud Abdul-Latif, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo.

27- Al-Fa'iq fi Usul al-Din, Mahmoud al-Mallahimi al-Khwarizmi, Edited by Faisal Budair 'Awn, Dar al-Kutub al-Qawmiyyah, Cairo, 1431 AH.

28- Qanun al-Ta'wil, Abu Bakr ibn al-Arabi, Edited by Muhammad al-Sulaymani, Dar al-Qiblah lil-Thiqafah al-Islamiyyah, Jeddah, First Edition, 1406 AH.

29- Kubra al-Yaqiniyat al-Kawniyah, Muhammad Ramadan al-Bouti, Dar al-Fikr, Damascus, Eighth Edition, 1417 AH.

30- Al-Luma' fil-Radd 'ala Ahl al-Zaygh wal-Bida', al-Ash'ari, Edited by Hamouda Gharabah, Matba'ah Masr, 1955 CE.
31- Majmu' Fatawa Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah, Compiled by Shaykh Abdul-Rahman bin Qasim, Dar al-Ifta, Kingdom of Saudi Arabia.
32- Al-Mukhtasar fi Usul al-Din, within the Rasa'il al-'Adl wal-Tawhid, Edited by Muhammad 'Amara, Dar al-Hilal.
33- Maqalat Abi al-Hasan al-Ash'ari, Ibn Furak, Edited by Ahmed al-Sa'ih, Maktabat al-Thaqafah al-Diniyah, Second Edition, 1427 AH.
34- Maqalat al-Islamiyyin by al-Ash'ari, Edited by Helmut Ritter, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Third Edition.
35- Minhaj al-Sunnah, Ibn Taymiyyah, Edited by Dr. Muhammad Rashad Salim, Imam Muhammad ibn Saud Islamic University, 1406 AH.
36- Nihayat al-Iqdam fi 'Ilm al-Kalam, al-Shahrastani, Edited by Ahmed al-Mazidi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, First Edition, 1425 AH.

فهرس الموضوعات

الموضوع: **الصفحة**

توظيف عبارات ومصطلحات السَّلف والانتساب لمنهجهم في ترويج البدع الكلاميَّة - الأشاعرة أنموذجًا – ٦١٥
ملخص البحث باللغة العربيَّة..... ٦١٧
ملخص البحث باللغة الإنجليزيَّة..... ٦١٨
المقدمة..... ٦١٩
المبحث الأول: العبارات والمصطلحات السلفية التي تبناها المتكلمون وخالفوا في حقيقتها مذهب السلف..... ٦٢٢
المطلب الأول: القرآن الكريم كلام الله غير مخلوق..... ٦٢٤
المطلب الثاني: إمرار نصوص الصفات والإيمان بها كما جاءت.. ٦٣٨
المطلب الثالث: الإيمان برؤية الله في الآخرة..... ٦٤٤
المطلب الرَّابع: في أنَّ الأعمال من الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص..... ٦٤٩
المطلب الخامس: القول بالكسب..... ٦٥٤
المبحث الثاني: ترويج بعض الفرق الكلامية مذاهبهم بالانتساب لأئمَّة السلف مع مخالفتهم لهم في حقيقة مذاهبهم..... ٦٥٨
الخاتمة..... ٦٦٣
فهرس المصادر والمراجع باللغة العربيَّة..... ٦٦٥

فهرس المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيَّة..... ٦٦٨
فهرس الموضوعات..... ٦٧١

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH
COLLEGE OF THEOLOGY AND DA'WAH
SAUDI SCIENTIFIC ASSOCIATION
FOR SCIENCES OF THEOLOGY,
RELIGIONS, SECTS & IDEOLOGIES

JOURNAL OF THEOLOGICAL STUDIES

A Refereed Academic Journal

Volume (16) - Number (33) - Rajab (1445 AH) - January (2024 CE)